الفصل الثانى عشر

الجامعات الأسترالية كمؤسسات تجارية جامعية: لاعبون متغيرون فى عصر العولمة(*)

إن كلمة العولمة قد تبعث ردود أفعال متباينة، فقد تخلق أبطالاً كأمثال جوس بوفىJose Bove والذى أزال نصف أحد مطاعم المكادونلز المبنية فى مدينته الأم فى جنوب فرنسا، وكردة فعل للآثار السلبية غير العادلة للعولمة يقوم آلاف المتظاهرون بمسيرات تجوب الشوارع ضد العولمة، فهم يناضلون ضد المنظمات العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، كما أنهم يناضلون ضد أعضاء بعض التجمعات مثل المنتدى الاقتصادى العالمى ومجموعة الثمانية الكبار والذين يرون فيهم الرابحون من العولمة، حتى وإن كان عمل هذه المنظمات والتجمعات محاطًا بنوع من السرية إلا أن رسالتهم للعالم واضحة جدا، وهى أن العولمة فى صورة تحرير التجارة والاقتصاد هى مفتاح تقليل الفقر وزيادة الغنى.

سيتم مناقشة العولمة فى هذا الفصل فى صورتها الاقتصادية كأيديولوجية جديدة للتحرر، فهى تشجع التجارة الحرة والمنافسة وعدم التحكم وخصخصة الاقتصاد وفى الوقت نفسه إضعاف القطاع العام والاتحادات التجارية، بالإضافة إلى ذلك فهى تبغى إعطاء قوة أكبر للأعمال، بجعل الحدود الوطنية للدول مفتوحة للتدفق الحر لرأس المال والسلع والخدمات (ولكن حتى الآن على الأقل ليس البشر)، يمكن فهم العولمة بصفة عامة بمصطلحات الاقتصاد الرأسمالى العالمى مع أبعاده الثقافية والسياسية والاقتصادية، وهذه الأبعاد المذكورة مبنية طبقا لمبادىء الغرب واقتصاده، فالداعون للعولمة يحضون الدول على المضى قدما فى اقتصاد العولمة، وإلا فإنهم سوف يغوصون بعمق فى الفقر المدقع.

فى المقابل، فإن بعض الاقتصاديين الغربيين يعتقدون أن العولمة ما هى إلا دمار

(*) تأليف جان كارى Jan Currie

وهلاك، فعلى سبيل المثال أقر البروفسور جون كرى (John Cray) من كلية لندن للاقتصاد أن عهد العولمة انتهى، عندما قال:

«النظرة الكلية للعالم والتى تدعم إيمان السوق بالعولمة انصهرت تماما..... هذه النظرة التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، فدول العالم الغنية يتصرفون بناء على فرضية مفادها أن جميع الناس فى العالم يرغبون فى العيش مثلهم، ونتيجة لذلك فشلوا فى إدراك خليط المشاعر القاتلة والاستياء الحضارى الذى كان وراء هجمات الحادى عشر من سبتمبر على واشنطن ونيويورك.... فغاية الحضارة الكونية هى وصفة لصراعات غير منتهية، وجاء الوقت الآن للتخلى عن هذه الغاية» (The Economist, 29 Septemper 2001, p. 13).

أطلق كثير من الرسائل قصيرة عن العولمة، فالعديد من الكتاب رأوا نماذج من الاختلافات ظهرت فى استجابات الدول لقوى العولمة، وقد أظهر هل (Hall) وسوسكيس (Soskice) (٢٠٠١) بوضوح أن اقتصاديات الأسواق المختلفة لم تنتج السياسات نفسها كردة فعل للعولمة، فلقد حددوا ثلاثة نماذج من السياسات إلا أنهم تحدثوا بإسهاب عن نوعين، هما: اقتصاديات السوق الحرة واقتصاديات السوق التعاونية، ولقد استنتجوا أيضا أن المؤسسات فى كل من هذه الاقتصاديات تتعامل بصورة مختلفة مع التحديات نفسها.

ولقد أثرت العولمة بصورة مستفيضة على الجامعات كنتيجة لسياسات العولمة فى الاقتصاديات سالفة الذكر، فالدعم المنخفض للقطاع العام فى اقتصاديات السوق الحرة أدى إلى أن تدار الجامعات بصورة تجارية واضحة جدا، إلا أن عديداً من الجامعات فى أوروبا، والتى تعتمد اقتصاديات السوق التعاونية لم تتبع الطريقة الأنجلو أمريكية فى جعل الجامعات تدار بصورة تجارية، بالإضافة إلى احتفاظها بقدر معين من الديمقراطية الأكاديمية (Currie *et al.*, 2002)، فكما يبدو أن استجابة الدول للعولمة تعتمد على سياسات السوق الذى تتبعه وقوة اقتصادها ومدى قبول موطنيها لدفع ما يكفى من الضرائب؛ من أجل د عم مؤسسات القطاع العام.

سيناقش هذا الفصل أن العولمة ليست شيئًا جامداً، وأنها ليست ضرورية بالنسبة

للجامعات حتى تصل لمستويات راقية إداريا، وعلى العموم يوجد عديد من المخاطر، التى تحيط بعملية تبنى الدول والجامعات لبعض الممارسات العالمية المتعلقة بالعولمة، فهذا الفصل يبحث: هل الجامعات تواجه خطر خسران قيم مهمة، والتى ظلت تخدم هذه الجامعات لعقود، عندما نمت فى تحالف مع روح الشعب والتى وضعت بصعوبة أيضا مع القيم المتعلقة بالثقافة والمهنية.

خلال العقد الماضى حولت المنافسة من أجل التمويل والخصخصة الجامعات الأسترالية لتصبح أكثر نفعية، بجعلها تتجه اتجاهًا تجاريًا بتسويقها لمقرراتها بصورة شرهة فى أستراليا ودول العالم المختلفة.. سيسلط هذا الفصل الضوء على ثلاث جامعات أسترالية تنتمى إلى فترات زمنية مختلفة، تم إعادة ترتيبها لتكون أقرب للمؤسسات التجارية، هى: جامعة ملبورن التى أسست فى عام ١٨٥٥م، والتى تعتبر من الجامعات التقليدية والتى تعمل الآن على تأسيس جامعة ملبورن ٢١ الخاصة من خلال خلق تحالفات مع جامعات أسترالية وعالمية لجعل المقررات، التى تقدمها متوافرة ومتاحة على الإنترنت، والجامعة الثانية هى جامعة موناش، والتى أسست فى عام ١٩٦١م والتى أصبحت الآن جامعة متعددة الأفرع حيث لها ستة أحرام جامعية فى أستراليا، بالإضافة إلى حرم فى ماليزيا وآخر فى جنوب أفريقيا .. ولقد استثمرت فى قناة تلفزيونية فضائية، وفى عديد من التقنيات الحديثة التى تعمل على التوسع فى مجال التعلم المفتوح للطلاب فى أستراليا وفى جميع أنحاء العالم، والجامعة الثالثة هى جامعة مردوخ وهى جامعة صغيرة أسست فى عام ١٩٧٥م، وبدأت كجامعة بديلة، واليوم تبذل كل جهدها لتصبح أحد اللاعبين العالمين فى هذه البيئة التنافسية.

ملبورن وموناش ومردوخ

سيتم توضيح كيفية قيام الجامعات الأسترالية الثلاثة سالفة الذكر بالتحول إلى جامعات عالمية باستخدام تحليل سكلير (Sklair) للشركات التحولية التى حولت نفسها إلى شركات عالمية.. يقيس سكلير العولمة من خلال أربعة معايير، هى: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، أفضل الممارسات العالمية (WBP)، المواطنة المشتركة، والرؤية، كما أنه يؤكد أن تغيير الطبقة الرأسمالية الانتقالية، لايعتمد فقط

على السلطة التنفيذية للشركات التحولية، ولكنه يتضمن تغيير المهنيين فى هذه الشركات كالرؤساء مثلا. ومن خلال الأسطر القادمة سيتم التركيز على كيفية نضال رؤساء الجامعات الأسترالية سالفة الذكر ليصبحوا أحد اللاعبين الدوليين، وليضعوا جامعاتهم فى مواقع تنافسية فى سوق التعليم العالى العالمية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، فخلال هذه الفترة قام هؤلاء النواب بإعادة بناء جامعاتهم فى ضوء الأعراف والممارسات للشركات العالمية، باستخدام اللغة التجارية لوصف رؤاهم لجامعاتهم.

قام عديد من رؤساء الجامعات الأسترالية باتباع نموذج CEOs، فلقد أصبحوا أقرب لوصف سيروسكيس لنموذج أمريكا الجديد لـ CEOs، والذى يمكن التعبير عنه بالقلنسوات الخضراء للإدارة المتحدة أو يمكن التعبير عنها كذلك بالفرسان المزهوين الذين يدخلون المدينة للقضاء على الفوضى والاضطراب، الذى خلفها خلفه نموذج CEO القديم، فلقد نشروا ما يمكن أن يسمى بعجرفة CEO الأمر الذى سهل لهم عملية اتخاذ وتحمل مسؤولية قرارات، عبر عنها سيروسكيس (٢٠٠١) بأنها لا تصب بالضرورة فى المصلحة العليا للمؤسسة، يصور ماكيثى فى :Bullying from Backyard to boardroom أن ثقافة أماكن العمل فى أستراليا متسامحة مع الزمالة، فهو يقول «الضغط الناتج من إعادة هيكلة الاقتصاد تتصادم مع الأعداد الكبيرة جدا من المدراء قليلى التدريب، ومع المؤسسات التى تتخذ من الزمالة تكتيكًا للتعامل مع المشكلات التى توجهها (Bachelard, 2001)، من جهة أخرى.. فإن بعض الأكاديميين يعتقدون أن ذلك يحصل فى المؤسسات الأكاديمية أيضا.

جميع رؤساء الجامعات المذكورة: ألن جيلبرت رئيس جامعة ملبورن وديفيد روبنسون رئيس جامعة موناش، وستيفن سكاورتس رئيس جامعة مردوخ يمكن وصفهم بالحالمين أو الطامحين، الذين يسعون للمصالح طويلة الأمد لجامعاتهم، فألن جيلبرت يمكن أن يوصف بالراديكالية؛ حيث إنه يفضل أن تصبح جامعة ذاتية التمويل فى هذه البيئة التى تتصف بقلة التحكم فيها (Light, 2002)، صاغ سكاورتس الخطاب الإعلامى نفسه من خلال مزاوجته بصورة واضحة بين الأيديولوجية الرأسمالية، ووصفه للأكاديميين كاجتماعيين من بقايا الستينيات من

القرن الماضى. ولقد قام مركز الدراسات الحرة المحسوب على الجناح اليمينى فى الفكر بدعوة كل من جلبرت وسكاورتس ليقوما بطرح رؤيتهم المستقبلية للجامعات الأسترالية. أما روبنسون، فقد واصل ما قام به سابقوه لتطوير جامعة موناش لتكون جامعة عالمية هى الأكبر فى أستراليا؛ حيث إنها تحوى ٤٧ ألف طالب فى ثمانية مقار لها، ما يقرب من ٢٥,٦٪ من هذا العدد من مختلف الجنسيات غير الجنسية الأسترالية فى عام ٢٠٠١، يتحدث هؤلاء ما يقرب من تسعين لغة، فلقد كانت رؤيته جعل موقع لجامعة موناش فى كل قارة من قارات العالم، وعلى أية حال فقد استقال قبل أن يحقق هدفه.

تصادم كل من جلبرت وسكاورتس باحتجاجات الطلاب والموظفين فى جامعاتهم، ففى جامعة ملبورن على سبيل المثال كان مكتب رئيس الجامعة موقع الاحتجاجات فى عام ٢٠٠١، وفى العام نفسه، قام خمسة عشر من رؤساء أقسام التخصصات الأدبية بمسيرة للتعبير عن امتعاضهم حول قلة الشفافية والمسؤولية فى مؤسستين من المؤسسات التجارية فى ملبورن، هما: جامعة ملبورن الخاصة وجامعة القرن الواحد والعشرين، وإذا ما استبعدنا هذه الاحتجاجات لم يكن جلبرت رئيس جامعة غير محبوب من قبل عديد من الموظفين؛ حيث إنه لم يكن يتدخل فى عمق الأعمال الأكاديمية لهذه المؤسسات فلم يقم بإعادة هيكلة الجامعة، بل فقط بالتغير بصورة بسيطة جدا فى تسيير أعمالها اليومية، لقد قام أحد الأكاديميين بالتعليق على جامعة القرن الواحد والعشرين بأنها عبارة ببساطة عن قيام جامعة ملبورن ببيع اسمها العريق، لكن وبما أن ذلك سيكون بعيداً كل البعد عن الحياة الأكاديمية اليومية، فلا يتوقع أن يثير ذلك إشكاليات واضطرابات فى الجامعة.

فى عام ٢٠٠١ لم يحصل رئيس جامعة موردوخ على عدد مطمئن من الأصوات من اتحادات الطلاب والأكاديميين والموظفين، وبغض النظر عن عدم شعبيته فى الحرم الجامعى، إلا أن سكاورتس استطاع ببصيرته التجارية وخبراته فى هذا المجال إدخال الجامعة فى عالم التجارة، وأن يعيد بناء جامعة موردوخ كمؤسسة تجارية، وأن يدعم النظام الإدارى فيها.

فى جامعة موناش، أشاد بعض الأكاديميين بقيادة روبنسن، فيما أبدى البعض

الأخر قلقة منها، وعبر أحد الإداريين عن إعجابه بروبنس حيث أنه لم يكن يدير الجامعة بأسلوب يركز على كل صغيرة وكبيرة كما يحصل فى الجامعات الأسترالية الأخرى، بينما علق أحد الأكاديميين من التخصصات الأدبية، غير الراضين عن الأسلوب الإدارى الحالى لجامعة موناش تعليقًا ذا صلة وثيقة بإدارة روبنسن للجامعة، حينما قال:

«إدارة جامعة موناش بأسلوب تجارى والنمو المضطرد فى الجانب الإدارى أوجد أوضاعًا يصعب معها أن تحافظ الجامعة على قدرتها التنافسية مع الجامعات الأخرى، ما الذى سيحل محل الأمانة التى جعلت الجامعة منفتحة على التأمل العلمى، فالتعاون ليس من أجل العمل لمصلحة المجتمع والسعى وراء المعرفة العلمية من أجل المعرفة العلمية، وإنما من أجل العمل على إيجاد آليات لمضاعفة الربح المادى».

من الضرورى ملاحظة أن بعض الأكاديميين والإداريين فى هذه الجامعات سعداء برؤية جامعاتهم تصبح أكثر تجارية، كما توجد معارضة فى هذه الجامعات، ولكن هذه المعارضة فى الغالب من الأقسام الأدبية والإنسانية، ونادرا ما تجد معارضة من أقسام الهندسة ونظم المعلومات والتجارية، فأعضاء هذه الأقسام أكثر راحة مع الضغط المتولد من الإدارة التجارية لهذه الجامعات، كما أن عديدًا منهم يرحب كذلك بالاستقلال المالى عن الحكومة، الذى سوف يوفره هذا التوجه فى هذه الجامعات.

من رؤساء الجامعات الثلاثة المذكورين، بقى جليبرت فقط كرئيس للجامعة إلا أنه أحبط من عدم التقدم فى الجامعات الأسترالية، وقد أجريت مقابلة مع جليبرت فى عام ٢٠٠٢، والذى كان ينظر إليه كقائد مسئول عن إصلاح الجامعات الأسترالية، والتى يعتقد جليبرت أنها متأخرة عن الجامعات فى أنحاء العالم الأخرى، فحسب لايت فإن جليبرت متأسف جدا على الانتشار الواسع لإهمال الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعة فى ثورة المعرفة، العالمية، وعلى أية حال فإن جميع رؤساء الجامعات الثلاثة وظفوا جميع استراتيجيات سكيلر الأربعة ابتداء من معياره للرؤية العالمية. وسيتم تسليط الضوء خلال الفقرات القادمة على الكيفية التى عمل بها رؤساء هذه الجامعات لها؛ لتصبح أحد اللاعبين الدوليين، كما سيعرض بعض المشكلات التى واجهتهم.

الرؤية العالمية

تفتخر الجامعات بتطويرها لرسائلها التى تتقبل وتتعامل مع تحدى العولمة، ويقترح سكيلر أن المؤسسات العالمية بحاجة إلى رؤية دولية لها على وجه الخصوص؛ ذلك أنها فى عملية التحول من انتمائها الوطنى وإعادة صياغة روابطها التى كانت مع بلد منشئها لتكوين روابط جديدة مع الأسواق والشركاء العالميين، وأحد تعابير الرؤية العالمية التى حددها سكيلر هى الرغبة لتطوير المنظمة، وهى: «للمؤسسة رؤية أن تصبح منظمة بصورة أفضل لتستطيع أن تصل إلى مصيرها المحتوم، وهو النجاح على المستوى العالمى».

قام جليبرت فى عام ١٩٩٨ بتأسيس جامعة ملبورن الخاصة كجزء من رؤيته لجعل جامعة ملبورن لديها استقلالية مالية بشكل كبير، فجامعة ملبورن الخاصة أسست على توقعات أنها سوف تطور إنشاءات بما يقرب من ٢٥٠ مليون فى جامعة ملبورن، وسوف ينضم إليها ما يقرب من ٢٨٠٠ طالب ممن يدفعون رسومًا جامعية، وأنها سوف تولد المليارات من الدولارات من أنشطتها الاقتصادية. وعلى أية حال.. فإنها تشغل الآن طابقًا واحدًا من أحد أبنية حرم جامعة ملبورن. من جانب آخر، فإن جامعة ملبورن الخاصة بها فقط ١٠١ طالبًا من دافعى الرسوم، وتحولت الآن لتوفير تدريب معتمد لبعض زبائنها، لقد خطط لجامعة ملبورن الخاصة أن توظف كادراً أكاديميًا بما فيهم من يحملون رتبة الأستاذية، إلا أنه لا يوجد بها أية كلية مستقلة ولاأية كادر أكاديمى، كما أنها لم تستطع أن تجذب أى شريك لها.

فى عام ٢٠٠١ طلب حاكم مقاطعة فكتوريا من جورج رامسى، مدير عام التربية السابقة فى جنوب ويلز الجديدة، أن يقيم الجامعة، وصف رامسى جامعة ملبورن الخاصة بأنها تجربة فريدة عندما قال: «جامعة ملبورن الخاصة ليست كأية جامعة أخرى، ليس فقط فى أستراليا، ولكن حتى فى أرجاء العالم». ففى جامعة ملبورن الخاصة أربع مجالات أكاديمية فقط: القيادة وإدارة الأعمال الدولية، والاتصالات الدولية والإدارة، والطاقة والبيئة، والاتصالات والوسائط المتعددة ونظم المعلومات. وقد طورت هذه البرامج لجذب مؤسسات القطاعين العام والخاص، ولاحظ رامسى كذلك أن هذه البرامج ليست ضمن المجالات التقليدية التى تستخدم عادة فى تأسيس

الجامعات العادية، وأن كيان الجامعة الحالى مختلف من حيث المجالات والوظيفة عن الظروف المعتمدة للعمل كجامعة. ومن جهة أخرى، وصف جامعة ملبورن الخاصة بأنها أكثر بعض الشيء بقليل عن الجناح التجارى لجامعة ملبورن، فى الوقت نفسه فقد شجع فكرة إعادة صياغة مفاهيم طبيعة الجامعات لتحتوى على ما يشبه جامعة ملبورن الخاصة، والتى لم تؤسس فى إطار الخطوط العامة للجامعات التقليدية.

لم يكن مفهوم حكومة فكتوريا عن الجامعات حداثيًا؛ لذلك فقد قررت أن تعطى جامعة ملبورن الخاصة لغاية ٢٠٠١ لتؤسس بحثًا علميًا ذا صبغة أكثر تقليدية، فمن وجهة نظر الحكومة، فإن البحث العلمى الموجه من قبل عملاء الجامعة لا يفى وحده بالجانب البحثى الواسع المطلوب من الجامعة، فوزير التربية السابق لين كوسكى ذكر كإنذار أخير لجليبرت: «يجب أن تقوم ببحث أكاديمى فى جامعة ملبورن الخاصة أو عليكم أن تتوقفوا عن أن تطلقوا عليها جامعة»، فهى لم تتقبل فكرة أن العمل لصالح عملاء الجامعة يجب أن يعد كجانب بحثى، عندما قالت: «البحث العلمى الخالص هو عبارة عن تفكير حر» كما قالت: «عندما يقال أن البحث العلمى ينبغى أن يكون موجه حسب الحاجة، فأنت تتكلم عن التحكم بطبيعة البحث العلمى الذى يمكن أن يجرى فى الجامعات».

حسب السيناتور كيم كر المتحدث باسم المعارضة فيما يخص التعليم العالى، فإن جامعة ملبورن الخاصة متطفل خطير، فهى محاولة من رئيسها الن جليبرت للتحايل على القوانين لتحويل الجامعة إلى تجارة، باستغلال المكانة العريقة لجامعة ملبورن الأصلية، الـ CEO لجامعة ملبورن الخاصة، ديفيد اللويد، اتهم حكومة فكتوريا والأشخاص الذين يشاركون كر وجهات نظره بمحاولة تحطيم التجربة التربوية فى جامعته، عندما قال: «إنها أيادى الاجتماعيين الآثمة تصل لتخنق المستقبل».

خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، حاول سكورتز تحويل جامعة مردوخ إلى مؤسسة تجارية، ففى عام ١٩٩٦ أصدر رؤيته الخاصة عن الجامعة، ألا وهى: «تجهيز الجامعة للقرن الواحد والعشرين». فتحت عنوان فى إحدى الوثائق كتب فيه «أوجد عوائد للإنتاجية وأدير بطريقة إستراتيجية»، تحتوى الأفعال الرئيسة المطلوبة على

التعاون بصورة وثيقة مع الجامعات الأخرى (من التعاون إلى الاندماج) وإعادة بناء النظام بالجامعة لتطوير إدارتها، وزيادة فاعلية وتحرير الموارد لأداء الوظائف الرئيسة للجامعة، فالعمداء التنفيذيون يعينون ويكونون مسئولين عن الجانب الإدارى وبعيدين عن الموظفين الأكاديميين، ففى عام ١٩٩٩ قام مجلس جامعة مردوخ بتحديد رؤيته التى حدد فيها أربعة أعمدة رئيسة، والتى كانت بدورها تفتقد إلى الاهتمام بالبحث العلمى والتدريس، والتى كانت:

- تطوير الجامعة بحيث تصبح أكثر جاذبية للسوق.
- تنويع مصادر الدخل.
- بناء نظام إدارى فاعل وكفء.
- خلق ثقافة تجارية.

أفضل الممارسات العالمية

لقد تبنت الجامعات الأسترالية ممارسات إدارية فى مجال المسؤولية، يمكن أن تدخل ضمن أفضل الممارسات العالمية مثل إدارة الجودة الشاملة، ونظام الممتحن الخارجى الذى يسعى لخلق ثقافة تعتمد على مؤشرات الأداء، ويقترح سكيلر (٢٠٠١) أن بعض الاستراتيجيات الأخرى المتبعة عند طبقة الرأسماليين الانتقاليين فى طريقها لتدخل ضمن أفضل الممارسات العالمية، فبالإضافة لحركة الجودة توجد ممارسة أخرى مأخوذة من المجال التجارى، ألا وهى الاندماجات والتحالفات، والتى تغزو التعليم العالى بمعدلات متسارعة، ولدى كونينهام وآخرين ملاحظة فيما يتعلق باقتصاديات التعليم، عندما قالوا: «إحدى الملاحظات الرئيسة على اقتصاديات التعليم هى الأنشطة المحمومة فى البحث عن شركاء وحلفاء، والبحث عن خدمات خارجية وبالأخص بين المؤسسات التعليمية وشركات التقنية».

جامعة القرن الواحد والعشرين هى أحد الأمثلة للتحالفات بين الجامعات فى عشرة بلدان، من ضمنها جامعات أسترالية، والصين، وكندا والمملكة المتحدة لتوفير مقررات إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، هذه هى إحدى مبادرات جليبرت؛ فهو يترأس مجلس جامعة القرن الواحد والعشرين الدولية، فجامعة

ملبورن هى أكبر مؤسسة ساهمت فى هذا المشروع، فلقد التزمت بخمسة ملايين دولار فى اللحظة الأولى مع ما يقرب من ثلاثة ملايين إضافية ستأتى لاحقا، فهذه الشبكة مع شركة ثومسون (عملاق النشر الكندية) لتأسيس جامعة الإنترنت جامعة القرن الواحد والعشرين العالمية فى ٢٠٠٣، لقد اتحدت جامعة القرن الواحد والعشرين مع جيرنسى (Guernsey) مؤسسة الضرائب المعروفة جدا، وبعد ذلك فى سبتمبر ٢٠٠١ سجلت جامعة القرن الواحد والعشرين العالمية فى سنغافورة المكان، الذى غالبا ما تكون فيه أنشطة اتحادات التجارة محددة بصورة عالية، ورأس المال المشترك المستثمر بين هؤلاء الشركاء يصل إلى ما يقرب من ٩٠ مليون دولار أسترالى (٥١,٨ مليون دولار أمريكى).

يؤكد جليبرت بثقة على الأمانة الأكاديمية وقابلية الحياة المادية فى المشروع الجديد، ففيه تتكلم الكلمات أكثر عن الدافع المادى أكثر من الجودة التعليمية:

«أسلوب تشييد الأعمال الأساسى، وقيمة الاسم المعروف، ومتطلبات السوق كلها صحيحة.... ثومسن شريك مميز يتمتع بالموارد والمهارات والخبرة والبنية التحتية والتركيز على التعلم الشبكى؛ لرفع قدرة الاسم المعتمد لجامعة القرن الواحد والعشرين».

الاتحادات الأكاديمية متوجسة من طبيعة العرض، ومن حقيقة عدم وجود خطط لتوظيف أيا من الأكاديميين فى التشكيلات القيادية فى الجامعة العالمية الجديدة، ففى عام ٢٠٠١ طلب الاتحاد الوطنى للتربية فى أستراليا (NTEU) وجمعية أساتذة الجامعات فى المملكة المتحدة (AUT) والاتحادات الأكاديمية فى كل من نيوزلاند وأوربا وشمال أمريكا من جامعة القرن الواحد والعشرين أن تؤجل شراكتها الشبكية مع ثومسن، حتى يتم حل جميع القضايا المتعلقة بالأكاديميين وجميع الموظفين، وكان التخوف الأكبر من التعاقد مع ثومسن لوضع محتوى المقررات وطرق التقويم، وتراجعت ثلاث من الجامعات هى جامعة بيكنج وجامعة تورنتو وجامعة ميتشجان عن الاشتراك فى المقررات، التى سوف تطرح عن طريق الشبكة الإلكترونية. كما اعترضت الاتحادات الأكاديمية على خصخصة الجامعات، «هناك تخوف من أن مؤسساتهم الجامعية تستثمر مبالغ كبيرة فى مشاريع لا توجد لها ضمانات لنجاحها

التجارى، والتى تتبع أسلوبًا تجاريًا غير معتمد؛ مما قد يؤدى إلى التقليل من الاحترام الذى تحظى بها مؤهلاتها فى حالة فشل المشروع». كتب كارلين البورت الرئيس الوطنى لـ(NTEU) عن هذه المخاوف المتعلقة بجامعة القرن الواحد والعشرين، قائلاً:

«مشروع جامعة القرن الواحد والعشرين أثار عديداً من القضايا المتعلقة حول الطرق الجديدة لإنتاج العولمة، كما جلب التركيز إلى النهاية السريعة لتحويل مؤسسات التعليم العالى إلى شركات، وبناءً على العرض المقترح، فإن شركة ثومسن ستكون مسئولة عن تصميم المقررات وتطوير المحتوى والاختبارات والتقويم وقواعد معلومات الطلبة والإدارة والترجمة، فالجامعات سوف ترخص استخدام أسمائها المعروفة، فهى سوف تحصل على مبالغ نتيجة تركها لبعض المؤسسات العالمية أن تستخدم مكانتها، فالجامعات فى حقيقة الأمر لا تبيع مقرراتها، وإنما تبيع مكانتها ومستواها الذى وصلت إليه».

إن هذا المشروع الربحى سوف يجنى بعض الأرباح من بيع كل مؤسسة من هذه المؤسسات لاسمها المعروف وليس من بيع مقرراتها، إن طبيعة العمل تعنى وجود فصل بين تصميم المقررات وتطوير المناهج وبين عمليات التعلم والتقويم، بالإضافة إلى ذلك فلا توجد أية ضمانات باشتراك الأكاديميين من أى من هذا الجامعات المشتركة فى هذا المشروع».

الاستثمار الأجنبى المباشر

تقوم الجامعات بالاستثمار بصورة مرتفعة فيما وراء البحار؛ لتحقيق أرباح من المقرات الخاصة لها، جامعة القرن الواحد والعشرين مثال لهذا النوع من الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI)، يناقش سكيلر وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والعولمة: «العولمة كانت ضرورية لزيادة قيمة مالكى الأسهم، والاستثمار الأجنبى المباشر كان إستراتيجية، تم من خلالها تحقيق نجاحات لمعظم الشركات، كما لاحظ أنه منذ السبعينيات من القرن الماضى أصبح من السهولة بمكان للـ(TNCs) الاستثمار فى كل بلد فى العالم تقريبا.

ثمة مثال آخر على الاستثمار الأجنبى المباشر فى التعليم العالى، هو الأموال التى يضخها الطلاب الأجانب فى اقتصاديات بعض الدول مثل أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لو أخذنا أستراليا كمثال لوجدنا أن عدد الطلاب الأجانب تضاعف خلال الخمس سنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ (من ٤١٢٤٤ إلى ٨٤٣٠٤ طالب)، وبغض النظر عن التباطؤ فى اقتصاديات الدول الآسيوية فى الفترة بين ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ إلى أن الزيادة فى أعداد الطلاب ما زالت موجودة، وإن وجد بعض التباطؤ فى نمو أعداد الطلاب فى الفترة المذكورة، ففى عام ٢٠٠١ بلغ عدد الطلاب الأجانب فى الجامعات الأسترالية ما يبلغ ١١٢٣٤٢؛ أى ما يمثل ١٥,٥٪ من إجمالى الطلاب فى الجامعات الأسترالية، وما يثير الاهتمام ملاحظة أن مقار الجامعات الأسترالية خارج أستراليا تنمو بصورة أكبر من النمو فى أعداد الطلاب الأجانب فى الجامعات الأسترالية داخل أستراليا: فيما بين الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ كان النمو فى أعداد الطلاب الأجانب داخل الجامعات الأسترالية فى أستراليا ٧٪ بينما كان النمو فى أعداد الطلاب فى أفرع الجامعات الأسترالية خارج أستراليا ٤١٪، ولذلك يمكن اعتبار هذه الأفرع للجامعات خارج بلدانها نوعًا من الاستثمار الأجنبى المباشر بصورة أوضح من دراسة طلاب أجانب داخل الجامعات الأسترالية فى أستراليا نفسها.

تتزعم جامعة موناش التوجه الحالى فى الجامعات الأسترالية، فيما يتعلق بخلق جامعات عالمية، فرؤيتها تلخصت فى منظومة مقار تتوزع فى شبكة تربوية حول العالم، فحاليا لديها ثمانية مقار فى أماكن مختلفة من العالم، من ضمنها: مقر ماليزيا ومقر جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى وجود مراكز لها فى لندن وبراتو وإيطاليا بجانب وجود برامج لها فى الصين وهونج كونج، كما أن للجامعة شراكات مع عديد من الجامعات حول العالم، لقد وصفت الجامعة نفسها ومستقبلها كملف كتب عليه «جامعة موناش ٢٠٢٠: تقود الطريق».

إن ظهور رؤية موناش ٢٠٢٠ المتعمدة على نفسها، الجامعة العالمية ذات التواجد الواسع، جعل جامعة موناش جامعة أسترالية وعالمية، كما أنها فى الوقت نفسه تقبلت فرصة وتحدى العولمة، إن أكثر الجامعات ذات التواجد الواسع حول العالم

نجاحا مستقبلا هى تلك التى تستطيع أن تعمل بصورة متوازية محليا وعالميا، وتستطيع كذلك تقديم مزيج من فرص التعلم عالية الجودة فى مقارها المختلفة والتعلم عن بعد المدعوم بالتكنولوجيا لطلابها وعملائها، فستطور جامعة موناش شبكة مقار عالمية، وستوفر جميع هذه المقار لطلابها نافذة على العالم، وستقوم باجتذاب أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين حول العالم ليكونوا جزءًا من جامعة ذات تواجد عالمى وإمكانيات ومعايير عالمية كذلك (Monash University, 2002).

تتوقع جامعة موناش أن تقوم ببناء شبكتها على مهل، وليس بالضرورة أن تحقق أرباحًا على المدى القصير، فلقد حققت نجاحًا ملحوظًا على صعيد مقرها فى ماليزيا الذى أسس فى فبراير ١٩٩٨ بما يقرب من ٣٥٠ طالبًا، وفى منتصف ٢٠٠١ بلغ عدد الطلاب ما يقرب من ١٥٠٠ طالب بمقر بني خصيصًا للجامعة جهز حتى يستطيع استيعاب ما يقرب من ٨٠٠٠ طالب، وعلى أية حال لا يمكن اعتبار ذلك نقطة انطلاق لجامعة موناش، فإحدى المشكلات التى ظهرت فى مقر جنوب أفريقيا الذى تم تدشينه فى أكتوبر ٢٠٠٠ هو أن حكومة جنوب أفريقيا رفضت أن تطلق على المقر اسم جامعة، وإنما أن يكتفى بأن يطلق عليه بكل بساطة موناش جنوب أفريقيا.

الجنسية المشتركة

تفكر الجامعات فى نفسها بأن لها جنسية مشتركة، مثل ما يحصل فى الشركات حاليا، ويصف سكلير الجنسية المشتركة بالتالى:

«مع عولمة الاقتصاد وتغيير الظروف المحلية، أصبح قادة الأعمال مطالبين بالدخول فى صراع مع قضايا معقدة، لن تؤثر فقط على ملاك الأسهم وموظفيهم وزبائنهم، بل على جودة الحياة فى المجتمعات المحلية والبيئة والناس والبلدان حول العالم» (Sklair, 2001, p. 159).

وهذا يفترض أن القادة الاقتصاديين مهتمون أكثر من الحد الأدنى فقط، إنما يتعدى اهتمامهم ليشمل جودة الحياة فى مجتمعاتهم.

تبنت جامعة موردوخ تحت قيادة سكاورتز أجندة اتحادية، ووصفت نفسها بأنها مواطن اتحادى. مثل عديد من رؤساء الجامعات الجدد، طور سكاورتز شعاراً ورمزاً

جديداً لتصوره الاتحادى الجديد للجامعة. وفى وثيقة تصف الجامعة، أشار سكاورتز إلى الجامعة كمواطن متحد مع المجتمع، وفى الوقت نفسه خطط لفتح الحرم الجامعى لمحطات الوقود (مع وجود ٣ محطات على بعد عدة كيلومترات بسيطة من الجامعة) مطاعم الوجبات السريعة (مع وجود عديد منها فى القرب)، كما أنه وقع عقداً مع إحدى شركات الهواتف النقالة لإنشاء برج اتصالات بالقرب من مركز لرعاية الأطفال، بالإضافة للالتماسات والاحتجاجات من قبل الموظفين والطلاب، عقدت عديداً من الاجتماعات مع أفراد المجتمع؛ للاحتجاج على هذه التطورات. وكنتيجة لذلك لم تواصل الجامعة بناء برج الاتصالات ومحطة الوقود ومطاعم الوجبات السريعة، وعلى أية حال لقد منحت بعض أراضيها لثلاثة مشاريع تجارية، هى: كلية موردوخ وبيت سانت لفيس للمتقاعدين والشقق المطلة على البحيرة، وعلى الرغم من وجود معارضة لمبادرات رئيس الجامعة ولاستخدام كلمة «المواطن المتحد» للتعبير عن الجامعات، إلا أن سكاورتز نجح فى تحويل الجامعة إلى حالة اتحادية مع مؤسسات أخرى.

العولمة والجامعات العالمية: حالة تقويم

إنه مما لا شك فيه أن الجو السائد فى الجامعات الأسترالية يعانى للبقاء من الناحية المادية، فلقد أدارت الحكومة ظهرها للجامعات، متجاهلة التماس الجامعات لزيادة تمويلها، وتقر بعدم وجود أية أزمات فى الجامعات، بالإضافة لذلك.. فإن وزير التربية الحالى برندان نلسون واصل استهدافه الكادر الأكاديمى فى تقييمه لمؤسسات التعليم العالى، فهو يريد من الجامعات أن تطور قوى عاملة أكثر فاعلية من وجهة نظره؛ بحيث تكون أكثر مرونة وتفكيراً تجاريًا (Richardson, 2002, p.2). إن الحكومة الحالية تؤمن بقلة التحكم بنظام الجامعات وزيادة الحلول الإدارية لمشكلات الجامعات، وعلى العموم يوجد عديد من النماذج الأخرى التى يمكن الاستفادة منها في قيادة الجامعات فى اتجاه الأقل إدارية والأقل اعتماداً على الممارسات التجارية، وفى الوقت نفسه ضمان عدم إفلاس هذه الجامعات.

هؤلاء الرؤساء الثلاثة تصرفوا كلاعبين عالميين مع إيمانهم بإمكاناتهم للارتقاء بجامعاتهم لتنافس فى مرحلة العولمة، ولم يكن ذلك سهلا، فكل واحد منهم اتخذ

قرارات فريدة، وقابل مواجهات لكل خطوة فى طريقة لتنفيذ قراراته، ولعل ذلك كان أكثر وضوحًا فى حالة جامعة ملبورن وجامعة مردوخ، كما توجد حالة من عدم الارتياح فى جامعة موناش من توسع الجامعة فى أماكن كثيرة فى العالم، ومن التوجه بصورة كبيرة للإدارة.

لقد كان لهؤلاء الرؤساء أجندة واضحة، ولقد كانت لديهم الرغبة لتحمل المسؤولية ليكون لاعبين دوليين، ففى النهاية قاموا بإدخال نظام المقاولين الإدارى فى جامعتهم، وقد تكون النظرية الإدارية مفيدة للجامعات إذا تم غرسها من خلال الديمقراطية الأكاديمية، وذلك بوجود ممثل من كل كلية لتشجيع الحوار حول القضايا الأكاديمية وعملية صنع القرارات العامة (Currie, 1999)، إلا أن هذا لم يحدث أثناء إعادة صياغة الإدارة الجديدة فى جو أخوى أكاديمى مبنى على مجموع المجموعات السابقة والمفاضلة، وكنتيجة لذلك ظهرت إدارة عدائية فى معظم الجامعات الأسترالية تزيد الضغط وسوء الظن بين أوساط الموظفين (Currie et al., 2002)، وهذا بدوره أسهم فى خلق سياق غير صحى لكل من المدراء والعاملين فى هذه الجامعات.

فى الصياغة المثالية لرسالة الجامعة لهذه الجامعات، يتضح وجود العديد من الفوائد التى سوف يتم الحصول عليها من الاستثمار فى المقار العالمية للجامعات ومن تطوير حلفاء مع جامعات مرموقة فى الدول الأخرى، وفى الحقيقة فإنه فى ضوء هذه الممارسات العالمية للجامعات، فإن البلدان الأخرى سوف تستفيد بالإضافة لأستراليا أيضا، لا سيما إذا تم إتباع الأهداف التى وضعتها هذه الجامعات لنفسها، فعلى سبيل المثال فى إستراتيجية موناش ٢٠٢٠ ذكر أن مقار الجامعة العالمية يجب أن تندمج فى ثقافة البلدان الموجودة فيها، ويجب أن تساهم فى الازدهار والنمو فى البلدان الموجودة فيها (Monash University, 2002)، فليكون تفكيرك وطنيًا، فأنت تحتاج إلى نوع مختلف من الوطنية متمركز حول المصالح العامة، فقيمة المصلحة العامة للجامعات هى إحدى الخسائر الحرجة من خصخصة الجامعات، فلا يوجد شك فى أن الجامعات العالمية يمكن أن تنافس بصورة أفضل فى الإنتاجية والربح، ولكنها خسرت أنواعًا محددة من الالتزامات تجاه المجتمع.

خلاصة

يوجد دعم متزايد لرؤية بديلة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتحفظات على أثر العولمة على المجتمعات والظلم الناتج من الاعتماد على فلسفة السوق الحر، فهذه التحفظات واضحة للعيان إذا أخذنا فى الاعتبار المسارات السياسية للعولمة فى العقدين الماضيين، ففى الثمانينيات وبدايات التسعينيات لم يكن يفرق بين من فى السلطة فى البلدان الأنجلو أمريكية سواء كانت يمينية أو يسارية التوجه، فهذه الحكومات سعت للتغيرات التى تقود إلى قبول الممارسات العالمية للخصخصة والتسويق والأساليب الإدارية الحديثة، فجميع هذه الحكومات قامت بتغيرات جذرية فى الطرق التى نظمت على أساسها الجامعات وعلى استمرارية الكادر الأكاديمى، فحاليا توجد تحفظات حول إذا ما كانت الحركة لليمين الجديد ذهبت بعيدًا لتصاحبها خسارة كبيرة للخدمات العامة، فعلى سبيل المثال ذكر هندرسون (Henderson, 2001) أن الخصخصة فى أستراليا أوجدت تحسنًا طفيفًا فى الأداء المالى لمعظم الأعمال التجارية الحكومية، حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث فعالية السوق محل الثقة الأكبر فى العالم هناك تساؤلات كبيرة حول الخصخصة وقلة التحكم، فبعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر استبدل سياسيو الولايات المتحدة شركات الأمن الخاصة فى المطارات بمفتشين فيدراليين، وفى دالاس صوت أمناء إحدى المدارس بإنهاء عقدهم مع مدارس أدسون أكبر شبكات المدارس الربحية فى الولايات المتحدة؛ بسبب أن نتائج الطلاب ليست بالجودة التى تبرر حجم الرسوم المدفوعة. (Newsweek, 2 September 2002, p. 10)، حتى أن الرئيس السابق للبنك الدولى الاقتصادى جوزيف ستجلتز الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠٠٢ ناقش التغيرات التى يفترض أن تعمل لسياسات البنك الدولى والـ IMF وشرح نقاط الضعف فى السياسات الاقتصادية العالمية.

فى مراجعة شاملة للعمل التجريبى للعولمة استنتج بيردسال ونيلس: «مبدئيا وفى المتوسط يمكن القول بأن الخصخصة جعلت توزيع الثروة والدخل أكثر سوء»؛ فالعديد من الدول الآسيوية يتحاشى مسارات الخصخصة، وبالمقابل فإنها تقوم بتمويل جامعاتها بصورة سخية.

بغض النظر عن بعض التراجعات فى أيديولوجية العولمة الحرة الحديثة، إلا أن قوى العولمة لن تتلاشى، فستواصل الجامعات موجهات التحديات العالم المتغير، الذى أصبح يدخل فى جميع التطورات المتقدمة فى تكنولوجيا الاتصالات؛ الأمر الذى يعزز فكرة الدول بلا حدود، إن العالم الذى بلا حدود أصبح حقيقة واقعة فى مجالات كثيرة من مجالات الحياة وسيتعزز ذلك مستقبلا، و ستستفيد الجامعات المتحدة أكثر من هذا العالم غير المقيد بحدود.

لقد أدى التعامل مع الجامعات كشركات إلى خيبة أمل فى أوساط الأكاديميين، ويمكن التدليل على ذلك من خلال عدد الأكاديميين الذين تركوا الجامعات الأسترالية متأثرين بالتحديد من الزيادة فى التعامل بصورة تجارية مع جامعاتهم، ومن إحدى القصص التى اشتهرت فى أستراليا فى عام ٢٠٠٢، والتى كان لها أثر كبير هى ترك اثنين من الأكاديميين البارزين لجامعتهم، أحدهم غادر جامعة ملبورن والآخر جامعة موناش، فسمسون قبل وظيفة فى جونز هوبكنس، وعندها قال: «الضغط لإيجاد مبالغ لتمويل الجامعات كان له ضحاياه من الأكاديميين»، ونتيجة لذلك فالحياة الفكرية فى الجامعات الأسترالية أضعفت بصورة واضحة جدا (Madden, 2002. p.31). وبعد ذلك بأسبوع، ترك اثنان من الأكاديميين وظائفهم فى الجامعات الأسترالية ليلتحقوا بوظائف فى الجامعات الأمريكية، ولقد أرجعوا ذلك لفقدانهم الثقة بنظام الجامعات الأسترالية، أحدهم من جامعة موناش والذى وضع قائمة من الأسباب لتركه الجامعة، وقد ركزت هذه الأسباب على الضعف فى جودة الجامعات؛ الأمر الذى كان محل تقدير جامعة موناش فى السابق.

إن السعى للربح قد يؤدى إلى خسارة الجامعات لإحدى أهم قيمها، وهى تطوير مواطنين ذوى فكر ومجتمع جدير بالعلم، مبنى على الثقة فى هذه الجامعات، وهذه القيم يمكن أن تتواجد فى الجامعات العالمية، إلا أن احتمالية تواجدها فى الجامعات التى تعطى ديمقراطية لكلياتها وتمول بالمال العام، وتكون موجهة لخدمة المجتمع أكثر من الجامعات ذات التوجه الإدارى البحت التى تؤسس لجنى الأرباح.. لذلك ينبغى علينا أن نثمن هذه القيم، وننافل فى سبيل عدم اندثارها فى الجامعات العالمية التى نسعى لتأسيسها.